



المصافاة .. مهنة في خطر

صحافة عالم جديد

عندهم وعندنا

شرف المهنة

من تجارب الآخرين

ماذا يراد بالصحافة



صحافة عالم جديد

قرأت مقالا ممتعا عن الأزمة التي تواجهها الصحافة الحديثة، بعد انتهاء الحرب الباردة.. وكيف أن انهيار النظام العالمى القديم قد وضع الصحافة والصحفيين فى نفس الزورق الذى وجد السياسيون والدبلوماسيون أنفسهم فيه، تعصف به رياح التغيير وتدفعه من جانب إلى آخر.

وكاتب المقال هو هنرى جرونوالد رئيس التحرير السابق لمجلة «تايم» الأمريكية.. وطبيعى أن ينصب حديثه على الصحافة الغربية الحديثة عندهم، وليس عندنا على كل الأحوال!!

وهو يرى أننا نشهد الآن نهاية الصحافة بمعناها القديم، كما شهدنا «نهاية التاريخ» بالمفهوم الذى رده فوكوياما.. حين أعلن أن انتصار النظام الرأسمالى الديمقراطى للعالم الحر، قد وضع نهاية للصراع

الأيديولوجى مع الأنظمة الشمولية التى سادت طوال القرن العشرين .

ولخص جرونوالد المشاكل التى تواجه الصحافة فى ستة عوامل، جعلتها تفقد كثيرا من أسباب وجودها بالمفهوم القديم . .

هناك عامل التاريخ: الذى دفع بالصحفيين إلى إعادة فتح كتب التاريخ القديم لكى يقرأوا التاريخ الحديث، أى لمعرفة الخلفيات التاريخية للصراعات القديمة بين الصرب والكروات والمسلمين مثلا . . والأحقاد والنزاعات الطائفية التى تفجرت فى الهند وبورما وسرى لانكا وغيرها .

وهناك عامل الجغرافيا: الذى يعيد تقسيم الحدود ورسم الخرائط لكثير من الدول فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا وفى منطقة البلقان، وفى أجزاء من أفريقيا . ومع هذين العاملين تظهر أسماء جديدة لزعامات وقيادات وشخصيات سياسية غير معروفة لم يعد يكفى أن يعرف الصحفى أسماء ستالين أو بريجنيف أو جورباتشوف وأن يستقر فى موسكو ليعرف ما يجرى فيها . . بل تطلب الأمر إرسال فرق صحفية إلى جورجيا وأذربيجان واستونيا وغيرها . . يتعاملون مع أوضاع جديدة تختلط فيها حرية الصحافة بالأساليب الشمولية القديمة . . ومواجهة أخطار من نوع جديد .

والعامل الثالث: هو اختلاف النظرة العالمية للأحداث عما كانت عليه .

لم يعد العالم مقسما إلى معسكرين وإلى قطبين، بل ظهرت قوى

إقليمية كبيرة وصغيرة تلعب لحسابها. ويحتاج فهمها وتفسيرها إلى أبعاد جديدة.

والعامل الرابع: هو ظهور موضوعات جديدة أصبحت تثير الاهتمام: فى الإقتصاد وفى نظم المعلومات وتأثيرها على المجتمعات والقوميات وظهرت معها المصطلحات الجديدة. . فلم يعد هناك «عالم ثالث» بعد إنهيار العالم الثانى وهو دول الكتلة الشرقية. . وظهرت فى العالم الثالث أنماط جديدة للتطور والإصلاح والثورة. . كما ظهرت الحروب الدينية. وسيطرت العقيدة على كثير من الظواهر إلى درجة أوصلت عناصر التطرف الإسلامى إلى قلب نيويورك.

* * *

أما العامل الخامس الذى أشار إليه جرونوالد فى مقاله عن «نهاية الصحافة» أو صحافة ما بعد الحرب الباردة، فهو عامل الحساسية الشديدة نحو التطورات العالمية.

ويعنى رئيس تحرير مجلة «التايم» بذلك أن الصحافة العالمية فوجئت أو أخذت على غرة بالتطورات التى أدت إلى انهيار الإمبراطورية السوفيتية. . حيث لم يتابع الصحفيون تطور المجتمعات المدنية التى لعبت دورا هاما فى إسقاط النظام الشيوعى. وقد ارتكبت الصحافة نفس الخطأ حين أهملت قوة «البازار» الإيرانية وآيات الله فى مواجهة الشاه. . وهذا ما يجعلها الآن أكثر إنتباها لقوى التغيير فى كثير من مناطق عدم الاستقرار فى العالم.

والعامل السادس والأخير فى أزمة الصحافة العالمية الحديثة يأتى من أن استعداد الناس لتلقى الأخبار ومتابعتها قد اختلف . ففى أمريكا ومعظم دول الغرب لم تعد المشاكل الخارجية تستأثر باهتمام الناس إلا إذا كان لها تأثير على القضايا الداخلية . . لم يعد من السهل تخويف الناس بالشيوعية . ولكن هذا لا يعنى أن مصادر الشر قد اختفت . . بل أصبح دور الصحافة أكثر صعوبة فى تقريب المشاكل : مثل الحرب الطائفية فى الهند، أو الإيدز فى أفريقيا، أو الفساد فى البرازيل، إلى اهتمامات القارئ العادى . . لكى يدرك أن الخيط الفاصل بين مشاكل داخلية وأخرى خارجية خيط رفيع جدا . وهو ما يتطلب درجة عالية من الكفاءة المهنية فى نقل الأخبار وصياغتها وتقديمها .

وتبدو هذه الظاهرة بشكل واضح فى الصحافة التليفزيونية بنوع خاص . . فقد استطاعت صور الجوع والمشردين أن تحرك القلوب والقوات الدولية إلى الصومال، وتثير سخط العالم على ممارسات الصرب .

هذه مرحلة من التطور تلقى عبئا ثقيلا على وسائل الإعلام، ومسئولياتها فى تحريك العواطف والمشاعر بدرجة لاينبغى أن تطغى على صوت العقل .

ولكن الأخطر من ذلك، هو انفجار وسائل الاتصال على نحو غير مسبوق . وهناك إتفاق على أن من بين أسباب إنهيار الإتحاد السوفيتى عجز قياداته عن السيطرة على وسائل الاعلام وإسكاتها . .

وقد دخل العالم بالفعل عصر الإرهابيين بأجهزة الفاكس، وحرب العصابات التي تستخدم الكمبيوتر.

ووسط هذه الغابة المتشابكة من وسائل الاتصال والاعلام، أصبح من الصعب أن نبقى الصدق من الكذب، والحقائق من الدعايات، وأن نفصل بين المشاعر ومنطق العقل.. أكثر مما كان الأمر في السابق.. وهو ما يعنى أننا بإزاء صحافة من نوع جديد.. أو صحافة عالم جديد..

فأين نحن من كل هذه التحديات؟



عندهم وعندنا

لو سألنا أنفسنا، هل تشهد الصحافة عندنا نفس النهاية التي شهدتها الصحافة الحديثة في الغرب، أى نهاية عصر وبداية عصر، كما يقول جرونوالد رئيس تحرير مجلة «التايم» السابق... فى ضوء رياح التغيير التى أطاحت بالنظام العالمى القديم، وما اقترن بها من انفجار هائل فى وسائل الإتصال؟

الإجابة عن ذلك بإيجاز، أننا مازلنا فى وسط الطريق من المرحلة التى قطعتها الصحافة المريئة فى الغرب... فإذا كانوا هم يتحدثون عن نهاية الصحافة عندهم بمفهومها القديم، فمازلنا نحن نتحدث عن البداية... الحرب الباردة لم تنته بعد داخل العالم العربى. كما أن تأثير التغيرات العالمية الجارفة على الصحافة العربية والإعلام بصفة عامة، لم يترك بصماته بالقدر الكافى، وفى بعض الأحيان لا يكاد الصحفيون والقائمون على شبكات التليفزيون يحسون به إلا قليلا.

صحيح أن لدينا نهضة إعلامية فى الشكل والكم، بحكم الإصدارات المتعددة التى أغرقت أسواق الصحافة من الداخل والخارج، وبحكم القنوات والشبكات التليفزيونية والإذاعية التى ملأت أرجاء الفضاء العربى من المحيط إلى الخليج. . مستفيدين فى ذلك من التقدم التكنولوجى الذى وجود علينا الغرب به، إلا أننا لو وقفنا عند العوامل الستة التى أشار إليها جرونوالد، بإعتبارها أهم المشاكل التى ساعدت على وضع نهاية الصحافة بمفهومها القديم، لوجدنا أن وعينا بأهمية هذه المشاكل وفاعليتها فى الإعلام بكافة صوره لم تثر إنتباه أحد، ولم تغير فى أسلوب العمل الإعلامى قليلا أو كثيرا. وأن غناء السيل يطفو بكثافة على السطح!

وبعبارة أخرى، فنحن نحرر خطوات متقدمة فى الشكل. . ولكن نبقى كما نحن من حيث المضمون، ومن حيث العمق، ومن حيث حرفية المهنة والإرتقاء بالعنصر البشرى، والتحرر من القيود التى تكبل انطلاقة العمل الإعلامى وتخلصه من العقد والمخاوف والوساوس، وتجعله أكثر إستجابة لحاجات الناس ومشكلاتهم الحقيقية، وليس لمطالب الأنظمة والحكومات.

وللأسف، فإن وسائل الإعلام من صحافة وتليفزيون، مازالت تدار على أسس بيروقراطية حكومية، تهدر عناصر الكفاءة لحساب الأقدمية، وتفضل أهل الثقة على أهل الخبرة. وهذا هو مقتل الإعلام فى بلادنا. . والأمثلة كثيرة، والسحب المتجمعة فى الأفق تنبئ بذلك!



شرف المهنة

عندما نشرت إحدى الصحف الشعبية البريطانية قصة صحفية عن رئيس وزراء بريطانيا جون ميجور، بأنه على علاقة غرامية بطاهية منزله.. غضب رئيس الوزراء البريطاني غضبا شديدا. فقد كانت الأزمات السياسية تحاصر حكومته من كل جانب.. فضلا عن أن النشر جاء فى أعقاب إستقالة أحد وزرائه المقربين بسبب فضيحة مماثلة.. والاكثر من ذلك أن قصة هذه العلاقة لم تكن صحيحة..

ولكن رئيس وزراء بريطانيا لم يسكت، ولم يطالب بإغلاق الصحيفة، أو بإصدار قانون جديد يمنع نشر أخبار رئيس الوزراء.. ولكنه رفع دعوى قضائية ضد الصحيفة يتهمها فيها بالقتف ونشر أنباء كاذبة عنه. ولم تستطع الصحيفة إثبات صحة إدعائها، وحصل جون ميجور على تعويض من الصحيفة وإعتذار.

وقبل ذلك شكت الملكة اليزابيث من تناول الصحافة الشعبية على

خصوصيات الأسرة المالكة، وتجاوزها فى نشر الكثير عن الحياة الخاصة والعلاقات الزوجية بين أعضائها، فاستخدمت بعض الصحف وسائل إلكترونية للتصنت والتصوير، وإقتحام البيوت وغرف النوم والإستماع لما يجرى من محادثات تليفونية بين أعضاء الأسرة المالكة والوزراء وأصدقائهم من الجنسين.. مما أدى إلى تحطيم زواج ولى العهد وشقيقه وانفصال الأميرتين ديانا وسارة.

وقد أدت هذه الحملات الصحفية التى اعتبرت نوعا من الإنفلات غير المسبوق للصحافة البريطانية، إلى إثارة مناقشات واسعة فى مجلس العموم البريطانى وفى الرأى العام.. وطالب البعض بأن تتدخل الحكومة لإستصدار قوانين للصحافة تضع حدا لهذه التجاوزات.. ولكن هذا الإتجاه وجد مقاومة شديدة من الرأى العام البريطانى نفسه.. حيث تفتخر الصحافة البريطانية بأنها لم تعرف رقابة أو تدخل من هذا النوع يحد من حريتها، وأن التقاليد هى التى تنظم ممارسة المهنة وتضع ضوابطها، بالإضافة إلى القوانين العامة التى تجرم القذف والتشهير والسب والإعتداء على حريات الآخرين.

وانتهت الأزمة التى استمرت عدة شهور، بإتفاق بين رؤساء تحرير الصحف على ميثاق شرف لممارسة المهنة.. يستهدف تعزيز ثقة القراء فى مصداقية الصحف، والإلتزام بأصول المهنة فى التعامل مع الأحداث.. وتشكيل لجنة للشكاوى الصحفية، تنظر فى المخالفات والشكاوى التى تقع من جانب الصحف ضد هذه المبادئ..

طبعا هذه تجربة حدثت فى بريطانيا.. ونحن لا ندعى أن الصحافة

عندنا قد بلغت نفس الدرجة من الإلتزام بقواعد المهنة، كما أنها أيضا لم تصل إلى نفس الدرجة من الحرية والإنفلات ولكننا نريد أن نشير إلى أن ثمة أساليب أخرى غير إصدار القوانين - التي لدينا منها الكفاية - لضبط وترشيد العمل الصحفي . .





من تجارب الآخرين

لا يوجد شئ اسمه قانون أو قوانين الصحافة فى بريطانيا، وكذلك فى معظم الديمقراطيات الغربية وإن كانت الدساتير فيها قد نصت على مبدأ حرية الصحافة والتعبير والنشر، باعتبارها من الحقوق الأساسية.. ثم تركت للقوانين المدنية ولبعض المواد فى قانون العقوبات مهمة وضع الضوابط اللازمة لحماية الرأى العام والأفراد من الاعتداء على حقوقهم وحياتهم الخاصة. بالإضافة إلى بعض قوانين تنظيم الملكية فى المؤسسات الصحفية والتليفزيونية والإذاعية، أو تضع القواعد المنظمة للنشر فى بعض القضايا.

وحين شكلت أخيراً فى بريطانيا لجنة لبحث الوسائل الممكنة لمنع التجاوزات التى ارتكبتها بعض صحف «التابلويد» بالاعتداء على حريات الأفراد والتنصت عليهم، قدمت مقترحات لإضافة بعض بنود إلى قانون العقوبات - وليس قانون الصحافة - لأنه لا يوجد قانون

للصحافة - لوضع ضوابط تكفل حماية سمعة الأشخاص الذين يتعرضون لجرائم الاغتصاب والجنس وعدم نشر صورهم أو أسمائهم، وتجريم اقتحام وسائل الإعلام لخصوصيات الأفراد والتجسس عليهم بقصد التشهير بهم.

وفى ألمانيا عدلت بعض قوانين العقوبات لإضافة مواد تجرم نشر وترويج كل ما يشجع على الإرهاب أو يحرض عليه.

والذى يهمنا فى ذلك كله - لو أخذنا مثلاً لما يجرى فى بريطانيا - هو عدم أفراد أحكام قانونية خاصة للجرائم الصحفية سواء من الناحية الموضوعية أو من الناحية الإجرائية، تميزها عن غيرها من الجرائم وتعطيها شكلاً خاصاً، كما هو الحال فى قوانين الصحافة عندنا، ولذلك يقوم مجلس الصحافة فى بريطانيا، وهو هيئة تطوعية مستقلة أنشأتها صناعة الصحافة عام ١٩٥٣ لحماية حرية الصحافة وضمان إلزامها بمسئولياتها - بدور هام فى هذا الصدد. حيث ترفع إليه شكاوى الأفراد والهيئات الذين يتضررون من النشر أو يتعرضون للإساءة، ليصدر قراره بشأنها، إذا تعلقت التجاوزات بأمر لا تخضع لمسائلة قانونية.

ولدينا نحن مجلس أعلى للصحافة، إلى جانب ترسانة القوانين خاصة بجرائم الصحافة: إبتداء من جرائم القذف، والتهديد بقلب لأم الحكم، والجرائم التى تهدد الوحدة الوطنية والسلام 'اجتماعى، وجرائم ذم الحكومة والمساس بمصلحة الدولة العليا..

إلى آخر هذه الجرائم التى جرى التوسع فيها بحسب ما يتمتع به النظام من استقرار، أو بحسب النظرة السياسية لحرية الصحافة والتعبير، ومدى الإيمان بها فى ظل الديمقراطية. فضلا عن قانون نقابة الصحفيين*الذى ينظم إجراءات التأديب المهنية للصحفيين.

وبعبارة أخرى، فالمشكلة ليست فى نقص القوانين أو فى تشديد العقوبات أو تعديلها، فلدينا منها ما يكفى وزيادة. المشكلة أننا لم نفهم ولم نتفق - حاكمين ومحكومين - على ما هو دور الصحافة فى مجتمع متطور يتطلع إلى مزيد من الديمقراطية!؟



ماذا يراد بالصحافة

بينما ينشغل رجال الإعلام والميديا فى العالم بأنباء الثورة الألكترونية التى تجتاح عالم الطباعة والنشر... بعد أن أعلن المسئولون فى معرض الكتاب بفرانكفورت أن الطباعة الألكترونية سوف تستولى على أسواق طباعة الكتب والدوريات والصحف عام ٢٠٠٠، وبعد أن أعلنت أكبر ثلاث شركات أمريكية فى صناعة الكمبيوتر والتليفزيون ووسائل الإتصال اندماجها معا لانتاج ماسوف يعرف «بالميديا المتعددة».

يفرق رجال الإعلام والميديا فى مصر فى ضجة مثارة حول مشروع قانون مقترح لتنظيم مهنة الصحافة وحماية حقوق الصحفيين وحرياتهم، أو ما يسمى بمشروع قانون لنقابة الصحفيين.

ومن الممكن أن نسأل : هذه الضجة الكبرى علام؟

فإذا كانت المسافة بيننا وبين الصحافة والإعلام فى العالم المتقدم بعيدة بهذه الدرجة بعد السماء عن الأرض، فمن حقنا أيضاً أن نسأل ماذا يراد للصحافة فى مصر؟ هل نريدها مثل الصحافة فى الدول الديمقراطية المتقدمة؟ أم نريدها مثل الصحافة فى أنجولا والصومال وهائيتى . . أو على الأكثر مثل الصحافة فى ليبيا والعراق وإيران؟

الواقع أن أحداً لا يعرف إجابة عن هذا السؤال، على الرغم من أن الإجابة هى التى ستحدد مدى صلاحية مشروعات القوانين المطروحة . . وأصحاب المهنة يقفون موقف المتلقى يثورون ويغضبون أو يهللون ويصفقون دون فاعلية أو مبادرة من جانبهم .

ومن هنا يبدو وكأن الصحفيين يبدأون من النقطة الخطأ . . فالإصلاح لا يبدأ بتنظيم مهنة العاملين فى مشروع ما، ولكنه يبدأ بإعادة تنظيم المشروع نفسه . والملاحظ أن الإصلاح الإقتصادى ومشروعات الخصخصة التى تتناول كل جوانب النشاط الإقتصادى والإنتاجى فى مصر من صناعة الأغذية الى البنوك، لم تهتم كثيراً بالتفكير فيما يمكن أن يؤول اليه حال صناعة الصحافة فى مصر . فمازالت الصحافة فى نظر الجميع - كما كانت فى أواخر القرن الماضى عندما أدخلها نابليون - مجرد جهاز من الأجهزة مثل الشرطة والبريد والنقل وطباعة الكتب المدرسية، وليس صناعة للإعلام والنشر هدفها التثقيف والتوعية والمشاركة السياسية والإقتصادية وتكوين الرأى العام . ولهذا السبب تتحول صناعة الإعلام تدريجياً من مصر إلى

خارجها. وتتسع الفجوة بين ما يجرى فى العالم من تطور مذهل فى مجالات الإعلام والاتصال وبين ما يجرى عندنا. واسأل أى شخص يظن فى نفسه شيئاً ذا قيمة فى هذا المجتمع، فسوف تجد أنه يحصل على غذائه الإعلامى والفكرى من «دش» فوق بيته أو صحيفة أو كتاب أجنبى يقع بين يديه. أما صناعة «الإعلام» التى تحولت إلى «استعلام» فهى تجف فى مصر تدريجياً، مثل نهر يفقد مياهه بسبب التصحر والجفاف والبخر الاستوائى.

ولذلك فالمشكلة ليست فى مشروع قانون النقابة الجديد الذى بوسع الصحفيين أن يرفضوه أو يعدلوه أو يغيروه.. ولكنها فى تراجع دور الصحافة وجمودها عن التطور.